

البنك الدولي

التقرير الرئيسي للتعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

توقعات وتطلعات

إطار جديد للتعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الملخص التنفيذي

يتمتع التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)¹ بإمكانات كبيرة وغير مستغلة للمساهمة في رأس المال البشري والرخاء والثروة. وفي الواقع، يقع التعليم في جوهر تاريخ المنطقة وحضاراتها منذ قرون، وقد كان للتعليم في القرن العشرين دوراً محورياً في نضال الشعوب من أجل تحقيق الاستقلال وبناء دول وانظمة اقتصادية حديثة وتشكيل هوياتها الوطنية. تمتلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الوقت الحالي أدنى حصة من رأس المال البشري في إجمالي الثروة على صعيد العالم (Lange, Wodon, and Carey 2018). وبينما حقق شباب المنطقة مستويات تعليمية تفوق تعليم والديهم، إلا أنهم لم يتمكنوا من ترجمة تحصيلهم العلمي إلى فرص دخل أكبر (Narayan et al. 2018). أي أنه في حين تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المرتبة الأعلى من حيث القدرة المطلقة على الانتقال التعليمي بين الأجيال مقارنةً بمناطق العالم الأخرى، مع ذلك تشهد المنطقة معدل متدنٍ في القدرة على ارتفاع الدخل بين الأجيال. مع العلم انه في معظم المناطق الأخرى، يرتبط التحصيل العلمي مع ارتفاع الدخل ارتباطاً وثيقاً (Narayan et al. 2018).

فإن سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغ عددهم 435 مليون نسمة يعانون من فترة صعوبات حادة. تساهم التهديدات المستمرة للسلام والاستقرار الاقتصادي في انشاء التحديات عبر العديد من القطاعات، وقد ظل معدل النمو الاقتصادي منخفض بشكل مستمر عقب الربع العربي (World Bank 2015a)، بينما ارتفعت معدلات البطالة في صفوف الشباب وتدهورت نوعية الخدمات العامة (Brixi, Lust, and Woolcock 2015; World Bank 2013a). لقد ساءت نتائج سوق العمل للخريجين حتى في البلدان المستقرة نسبياً (El-Araby 2013; Krafft 2013; Rizk 2016; Salehi-Isfahani, Tunali, and Assaad 2009; Tzannatos, Diwan, and Ahad 2016). وتفاقت هذه التحديات قيد الانتكاس الكبير في سوق النفط العالمي، والذي أدى إلى ازدياد الضغوط على البلدان الغنية بالموارد (IMF 2017) وخلق حاجة ماسة في الدفع باتجاه تنمية رأس المال البشري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

على الرغم من وجود الاستثمارات الكبيرة في التعليم على مدى السنوات الخمسين الماضية والنمو المبهور في معدلات الالتحاق والتكافؤ بين الجنسين على تقريباً جميع مستويات التعليم، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تتمكن من تحقيق الفوائد الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للتعليم بشكل كامل. وأثناء السنوات الخمسين ذاتها، استثمرت جمهورية كوريا أيضاً في رأسمالها البشري ونجحت في التحول من بلد نامي في أوائل الستينيات إلى إحدى أفضل البلدان العشرين

وفقاً لتعريف البنك الدولي، تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البلدان والأراضي التالية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية إيران الإسلامية، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، الضفة الغربية وغزة، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مالطا، جمهورية مصر العربية، المغرب، وجمهورية اليمن. استثنيت مالطا من التحليل في هذا التقرير لعدم وجود قواسم مشتركة كافية بينها وبين بقية المنطقة.

اقتصاداً في العالم اليوم. أنشأت جمهورية كوريا نظاماً تعليمياً من الطراز العالمي، ويحتل طلابها موقعاً متقدماً على الدوام بين البلاد الأوائل في التقييمات الدولية للتعليم. وبالمقارنة، فإن طلاب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد سجلوا من بين أدنى المراتب على نحو منتظم في مثل هذه التقييمات.

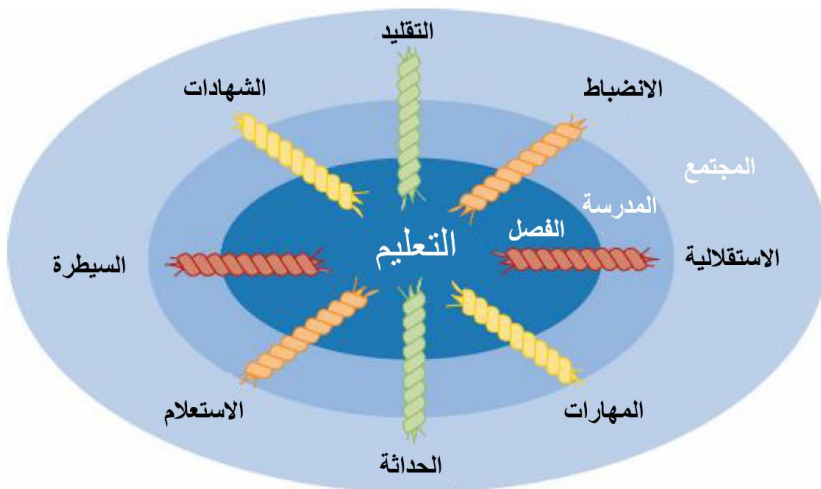
وعلى الرغم من أن الكثير قد تغير سياسياً واقتصادياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن أنظمة التعليم فيها ظلت جامدة إلى حد كبير. على مدى العقد الماضي، ظهرت تقنيات جديدة وانتشرت في أرجاء العالم، مما أدى إلى تغير حياة المليارات وتغيير طبيعة العمل. وبالتالي، فإن أنواع المهارات المطلوبة للنجاح في سوق العمل آخذة في التغير (World Bank 2019). بينما يعد دور التكنولوجيا كمشكل للطلب في مستقبل العمالة أمر مؤكد، فإن دورها كعامل مساعد للتوصيل يحمل إمكانات كبيرة لم تستغل بعد في المنطقة. وبالفعل، تعمل التكنولوجيا على تغيير سبل تجهيز طلاب اليوم للدخول إلى القوى العاملة المستقبلية—أي أنها لا تؤثر على غايات التعليم فحسب بل أيضاً على وسائل التعليم. تمثل التكنولوجيا فرصة فريدة من نوعها للمساهمة في توصيل التعليم عالي الجودة بطريقة أكثر كفاءة وفعالية.

إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتع بالقدرة والموارد اللازمة للاستعانة بالتكنولوجيا لإنشاء أنظمة التعليم التي من شأنها أن تبني رأسمالها البشري، وتحظى المنطقة بكافة الأدوات والفرص لتحقيق قفزات إلى الأمام وإرساء مجتمعات مزدهرة وسلمية. غير أن قوة التعليم في بناء رأس المال البشري وخلق التغيير تتوقف على جودة التعليم، وقدرة إيصاله إلى البيئات الاقتصادية والاجتماعية المكتملة، والاستعانة بالذكاء بالتكنولوجيا.

التوترات الأربعة

تتكون عملية التعليم من مجموعة معقدة من العوامل والجهات الفاعلة على مستويات متعددة. تتفاعل عوامل من خارج نظام التعليم—أي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية—مع النظام التعليمي بصورة رسمية وغير رسمية وتشكل نتائجه. فإن الأعراف السلوكية والتنازعات العقائدية بين الحكومات ومجموعات المصالح والمواطنين من شأنها ان تعيق البلدان من ايصال المنافع العامة (World Bank 2016b). لقد تعرض التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الإعاقة من قبل الأعراف السلوكية والتنازعات العقائدية، والتي تتجسد في أربع مجموعات من التوترات (الشكل م.ت.1). وهم التوتر بين: (1) الشهادات والمهارات؛ (2) الانضباط والاستعلام؛ (3) السيطرة والاستقلالية؛ و(4) التقليد والحدثة. وقد شكلت هذه التوترات عائقاً أمام تطور التعليم إلى أن يهيئ الطلاب للمستقبل. إن التوترات الأربعة متجذرة بعمق في تاريخ المنطقة وثقافتها واقتصادها السياسي، مع أنها تتواجد بدرجات متفاوتة من بلد إلى بلد، وتُحدد إلى حد كبير العلاقات الاجتماعية والسياسية. لقد عملت هذه التوترات في تشكيل سياسة التعليم في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ الاستقلال، وإنها تشكل جوهر النقاشات الوطنية الحالية حول إصلاحات التعليم.

الشكل م.ت.1: أربع توترات تعيق التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: البنك الدولي

المدارس والفصول الدراسية هي المنصات التي يتم فيها ممارسة هذه التوترات من خلال المناهج وطرق التدريس والمعايير التي تحدد التفاعلات بين المدرء والمعلمين وأولياء الأمور والطلاب. تحدد هذه التوترات في نهاية المطاف النتائج التعليمية للشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتؤثر على حياتهم وكذلك على الأنظمة الاقتصادية والمجتمعات التي يعيشون فيها. وفي عالمنا المتصل بشكل متزايد، قد تتجاوز آثار هذه التوترات حدود المنطقة؛ ما لم تُعالج، لن تتمكن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جني الفوائد الكاملة للتعليم مهما كان قدر الأموال المستثمرة.

الشهادات والمهارات. عادة ما تمثل الشهادة كوثيقة تفويض على شكل درجة علمية أو دبلوم مرتبطة باكتساب مجموعة مخصصة من المهارات. تُوشر الشهادات في سوق العمل إلى الإنتاجية بناءً على افتراض مفاده أن المزيد من السنوات التعليمية ترتبط بمستويات إنتاجية أعلى (Page 2010). في كافة أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كان التوظيف في القطاع العام يُضمن تاريخياً لأي شخص يحمل الشهادات التعليمية الكافية، وهكذا أصبح اكتساب الشهادات بمثابة إنجاز على الورق يُقدَّر أكثر من اكتساب المهارات. نتيجة لذلك، إن العلاقة بين الشهادات والمهارات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضئيلة أو معدومة. فتبقى البلدان عالقة في "توازن وثائقي" حيث يؤدي ضعف الطلب على المهارات وقوة الطلب على الشهادات في سوق العمل إلى حث الأسر على أن تطالب الشهادات أكثر مما تطالب المهارات من نظام التعليم (Salehi-Isfahani 2012). وبدوره يستجيب نظام التعليم لمطالبها من خلال توفير شهادات.

الانضباط والاستعلام. في المجتمعات التي تتسم بالأعراف الاجتماعية القوية، يضمّن الانضباط الالتزام بتلك الأعراف. ترتبط مفاهيم الانضباط والاستعلام ارتباطاً وثيقاً بعلم التربية والمناهج، وأيضاً بالتفاعلات اليومية داخل المدارس والفصول الدراسية بين المدرء والمعلمين والطلاب. ويؤدي التركيز المفرط على الانضباط إلى التحفيز والتعلم السلبي، فإن المناهج عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتمد بشدة على الحفظ التلقيني، بحيث لا يترك سوى وقتاً ضئيلاً لتنمية مهارات التفكير النقدي. على الرغم من أهمية الانضباط، إلا أن كثره عن اللزوم قد يقيد قدرة الطلاب على التعلم، أو التفكير، أو استكشاف الأفكار، أو التساؤل عن المفاهيم. وعلى عكس ذلك، يسمح الاستعلام للطلاب بفهم محيطهم، ووضع المفاهيم في السياق المناسب عن طريق الأسئلة والتجارب، وبناء المهارات التي من الضروري تعلمها خلال الحياة.

السيطرة والاستقلالية. يتجسد التوتر بين السيطرة والاستقلالية في النقاش الدائر حول تحقيق اللامركزية في تقديم خدمات التعليم وتوازن القوى بين الوزارات المركزية والمكاتب الإقليمية والمدارس. قامت العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتجربة جوانب من لامركزية التعليم والاستقلالية والمساءلة، وقد تفاوتت نجاح هذه الجهود. في بعض الحالات، تم طرح نموذج لامركزي لأيلولة سلطة صنع القرار ولكن بدون القدرة أو الموارد اللازمة لتنفيذه على المستوى المحلي والمدرسي.

التقليد والحدثة. وفقاً لبعض العلماء، يتمثل أكبر تحد يواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مواكبة الاحتياجات التنموية للعالم الحديث مع الواجبات السلوكية في المجتمع الديني. وقد أسفر ذلك عن التوتر بين الحدثة، أو قوى التغيير، والتقليد (Cook 2000)، ومن شأن هذا التوتر أن يؤدي إلى صراعات داخل عمليات التعليم (Massialas and Jarrar 1987). كما أن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كثيراً ما يتم ارتباط الحدثة بالنماذج والنهج الغربية، ويستخدمها معارضو التغيير لتعليق الإصلاحات. ومع ذلك، تتمثل الحدثة في عملية تجديد الأعراف الاجتماعية، وهناك "حدثات" عدة. فلا تتمثل القضية في استبدال التقاليد لتحل الحدثة محلها، بل إنها قضية فسخ المجال لمراجعة الممارسات والأعراف التقليدية التي تعيق إمكانات التعليم، وللانخراط في عملية تجديد تهئي الطلاب للتواصل بشكل أفضل مع العالم المتغير.

الدفع والجذب والتعهد: إطار جديد للتعليم

من أجل تحقيق إمكانات التعليم، يجب على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معالجة التوترات الأربعة وإنشاء نظام تعليمي يهيئ جميع الطلاب لمستقبل مثمر وناجح. وليكون مثل هذا النظام حديثاً ومرئياً ومن شأنه أن يعزز ثقافة تتسم بالتميز والإبداع. كما أنه يستعين بالتكنولوجيات التمزيقية (disruptive technology)

مجموعة البنك الدولي ويعتمد نهج حديثة من أجل توفير للشباب المهارات المطلوبة لتحديد مساراتهم الحياتية



والتكيف مع التغيرات المحلية والوطنية والعالمية. وأخيراً، يكون نظاماً قائماً على رؤية وطنية مشتركة ويتصل بأهداف التنمية الشاملة للبلد. لإنشاء مثل هذا النظام، يجب على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تعتمد إطار جديد للتعليم — وليتضمن الإطار دفع متناسق نحو التعلم، وجذب واسع النطاق للمهارات، وميثاق جديد للتعليم. (الشكل م.ت.2):

الشكل م.ت.2 "الدفع والجذب والتعهد": عرض إطار جديد للتعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: البنك الدولي

يتم تحقيق إمكانات التعليم فقط عندما يمنح المهارات والمعرفة التي تشكل رأس المال البشري. إن كسب المهارات هو الذي في الواقع يحدد مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي — وليس سنوات الدراسة (Barro and Lee 2013; Hanushek and Woessmann 2008; World Bank 2018e). لقد نجحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في توفير التمدريس؛ والآن يجب أن تحقق التعلم. قد ارتفع عدد سنوات الدراسة في جميع أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحيث بلغ المتوسط في بلدان عدة يقارب كامل دورة التعليم الابتدائي والثانوي. ولكن عندما تؤخذ نسبة التعلم في الاعتبار فقد تقل عدد السنوات الدراسية الفعالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن عدد السنوات الفعلية بمقدار 2.9 سنة في المتوسط. بمعنى آخر، فإن ضعف جودة التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يساوي ثلاث سنوات تقريباً من التعليم المفقود (World Bank 2018e). *الدفع نحو التعلم*، يتطلب من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تركز على سبعة مجالات:

1. بناء المهارات الأساسية—من الطفولة المبكرة مروراً بصفوف المدرسة الابتدائية—المطلوبة للتعلم والنجاح في المستقبل.
2. التأكد من أن المعلمين وقادة المدارس، بما أنهم أهم المدخلات في عملية التعلم، مؤهلون وأن يتم اختيارهم بشكل جيد، واستخدامهم بشكل فعال، وتحفيزهم على مواصلة التطور المهني.
3. تحديث علم التربية والممارسات التعليمية لتعزيز الاستعلام والإبداع والابتكار.
4. معالجة التحدي في لغة التدريس، بالنظر إلى الفجوة بين العربية المنطوقة (أي العامية) والعربية القياسية الحديثة (أي الفصحى). فالعلاقة الوثيقة بين اللغة والدين والهوية الوطنية تجعل من الصعب تقديم توصية للمنطقة ككل. على الرغم من أن هذه ظاهرة تخص المنطقة ككل، إلا أنها تتجلى بطرق مختلفة في بلدان المنطقة، ومن ثم، يجب معالجتها بصيغة بالغة التخصيص لكل بلد.
5. تطبيق تقييمات التعلم التي تراقب تقدم الطلاب بانتظام لضمان أنهم يتعلمون.
6. منح فرصة التعلم لجميع الأطفال، بغض النظر عن الجنس والعرق والخلفية والقدرة—وهذا شرط لتحسين نتائج التعلم على المستوى الوطني.
7. الاستعانة بالتكنولوجيا لتعزيز توصيل التعليم، وتشجيع التعلم بين الطلاب والمعلمين، وتجهيز الطلاب لعالم ذي طبيعة رقمية متزايدة.

لكي تتمكن من جني ثمار التعليم، يجب على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مواصلة *الدفع نحو التعلم مع الجذب للمهارات*. من غير إعادة موازنة سوق العمل بحيث

مجموعة البنك الدولي

يرتفع الطلب على المهارات، فإن مساهمة قطاع التعليم في الاقتصاد لن تتحقق بالكامل. يمكن أن يؤدي الدفع المتناسق نحو التعلم إلى بعض التقدم، ولكنه لا يكفي لتحقيق الإمكانات الكاملة للتعليم. إن مثل هذا الدفع سيقرب التعليم من تحقيق إمكاناته، لكنه بمثابة ثاني أفضل نهجاً ومن خلاله تبقى معظم هذه الإمكانية غير مستثمرة. (Rodrik 2008). ويتضمن النهج الأفضل إصلاحات متعددة النظم وقادرة على موازنة الدفع نحو التعلم مع الجذب للمهارات. ويشمل هذا النهج الإصلاحات الاقتصادية لجعل المهارات المطلوبة في سوق العمل متوافقة مع تلك التي يمنحها التعليم ويسعى إليها أولياء الأمور والطلاب، وكذلك يشمل الجهود لمعالجة الاختلالات في قطاع التعليم وخارجه. هكذا يتحول أصحاب العمل من التركيز على الشهادات إلى طلب المهارات، وعندئذ يمكن لأولياء الأمور والطلاب أن يطلبوا المهارات من نظام التعليم، مما يساعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الابتعاد عن "التوازن الوثائقي" والتحرك نحو "توازن مهاراتي". لكن تحقيق هذا التحول يعتمد على قيام أصحاب العمل بالإشارة بصورة واضحة عن المهارات المطلوبة لديهم. كما يعتمد أيضاً على أن يعالج صانعي السياسات سياسات العمل الجامدة التي تثني أصحاب العمل عن البحث عن أساليب شفافة للتوظيف حسب المهارات. ويعتمد الجذب للمهارات أيضاً على إصلاح الخدمة المدنية لدعم توظيف أفضل المعلمين، وتحفيزهم وتمكينهم، وتوزيعهم حسب الاحتياجات في المدارس على المستوى الوطني.

وأخيراً، يعتمد الجذب للمهارات على أن تعكس المناهج الدراسية المهارات التي تهيئ الطلاب للحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم، يتعين أن تضمن إصلاحات المناهج موازنة ما يتعلمه الطلاب مع المهارات التي يحتاجون إليها. في الواقع، ينبغي أن تكون المناهج الدراسية بمثابة حلقة الوصل بين مختلف مجالات المجتمع وسوق العمل والنظام التعليمي، بينما يجب أن يظهر التحول من التوازن الوثائقي إلى توازن مهاراتي في المناهج الدراسية. تحقق موازنة الأنظمة عندما تعكس المناهج الرسمية المهارات المطلوبة عند المجتمع وسوق العمل. وبالعكس ذلك، عندما تكون المناهج الرسمية قديمة ومنفصلة عن حقائق الحياة، فإنها تؤدي إلى عدم التوافق بين مكتسبات الطلاب ومتطلبات المجتمع وسوق العمل.

السياق مهم. إصلاح التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن طريق الدفع نحو التعلم والجذب للمهارات لن يحقق نفس النتائج في جميع السياقات، ويوجد نماذج متعددة لتحويل التعليم. سجلت كل من فنلندا وكوريا درجات عالية في نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) سنة 2015، مما يؤشر إلى نسبة قوة التعلم. ومع ذلك، إن النظام التعليمي وراء هذا الأداء القوي مختلفين تماماً عن بعضهما البعض. تحتاج بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى طرح جهود الإصلاح على أساس ما يتيسر إنجازه من الإصلاح التعليمي والاقتصادي والاجتماعي—أي أن إصلاحات التعليم الناجحة ستعتمد على فهم القيود القائمة (Rodrik 2008). ويعتمد نجاح الإصلاحات أيضاً على كيفية تصميمها وتقديمها والموافقة عليها وتنفيذها داخل كل من البلاد. فإن فعالية خيارات السياسات المختلفة كثيراً ما تعتمد على ما إذا كانت الظروف المكملّة موجودة أو إذا كانت الموارد الكافية متاحة.

يتطلب إجراء أي تغييرات جوهرية في التعليم معالجة الأعراف الاجتماعية غير الفعالة التي تمنع الإصلاح. تغيير الأعراف الاجتماعية ليس بالأمر السهل، ولكن إنجازه يمكن تحقيقه. ومن شأن إثارة الوعي حول تكاليف وعدم كفاءة بعض الأعراف، أو حول الفوائد التي تعود على المجتمع من وراء الإصلاحات، أن تساعد في تغيير عقلية المجتمع. ينبغي أن يستند مثل هذا الجهد على أدلة موثوقة لا ترتبط بأي خطاب عقائدي أو سياسي، وأن يركز على إصلاحات جوهرية حقيقية وليس على تغييرات طفيفة في السياسات (Khemani 2017). كما أن تغيير القوانين أيضاً قد يؤدي إلى تغيير الأعراف. ومع ذلك، فإن سن القوانين لا يكفي وحده؛ يتعين تنفيذها بصرامة والتشجيع على الامتثال. الاستجابة السلوكية للحوافز على المدى القصير بإمكانها أن تؤدي إلى تغييرات طويلة المدى في السلوك والأعراف الاجتماعية (World Bank 2015d).

ميثاق من أجل التعليم. إن تحسين التعليم ليس مسؤولية المعلمين فقط؛ يجب أن تشارك جميع أفراد المجتمع—السياسيين ورجال الأعمال وقادة المجتمع، وكذلك أولياء الأمور والمعلمين ومدراء المدارس والطلاب أنفسهم. بوسع التعليم أن يؤدي العديد من الأدوار في الاقتصاد والمجتمع، ولكن هناك توترات بين أهداف أصحاب المصلحة، أكثرها صعوبة هم وجهات النظر المتعارضة، والقناعات القوية، والمصالح المتباينة. ويشكل التضارب بين أهداف التعليم لمختلف الجهات المعنية عقبة كبيرة.

لذلك فإن تأسيس ميثاق جديد للتعليم أمر بالغ الأهمية. يجب أن تتم الموازنة بين مصالح أصحاب المصلحة المتعددة—بما في ذلك المعلمين والمدراء والمفتشين

مجموعة البنك الدولي 

والسياسيين والمجتمعات وأصحاب العمل والطلاب—وذلك من خلال بناء تحالف قوي. وهذا يتطلب رؤية موحدة تأخذ في الاعتبار التوترات الأربعة التي تعيق التعليم بالإضافة إلى السياق المحلي والأعراف الاجتماعية التي تشكل التوترات. كما يتطلب قيادة قوية لمواءمة المصالح والحشد حول الأهداف الوطنية المشتركة التي تحتاج مساهمة التعليم. وسيعتمد التعهد الجديد أيضاً على ادراك مشترك بأن الجميع مسؤول والجميع يخضع للمساءلة في حق التعليم—أي أنه من الضروري أن تتجاوز المساءلة نظام التعليم. وأخيراً ، يتطلب التعهد الجديد توفيق الاستثمارات والموارد مع أولويات الرؤية. تعد أنظمة التعليم عالية الأداء—مثل تلك الموجودة في اليابان وكوريا وسنغافورة—أمثلة جيدة عن تعهد قوي للتعليم بين أصحاب المصلحة. وقد اعتمدت هذه البلدان رؤية موحدة للتعليم وأقامت إصلاحات بشكل متنسق ومتناسك لتحقيق النمو الاقتصادي المدفوع برأس المال البشري (Wong 2017).

وتحظى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتاريخ والثقافة والموارد اللازمة للقفز إلى مستقبل قائم على مجتمع متعلم واقتصاد معرفي. فشعوب وشباب المنطقة لديهم توقعات وتطلعات كبيرة. إن إطلاق عنان إمكانيات للتعليم أمر ممكن تحقيقه، ولكنه يتطلب التزام الجميع بجعل التعليم ليس أولوية وطنية فحسب، بل أيضاً حالة وطنية طارئة.